HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة

عنوان البحث

الاقتصاد الفلسطيني نحو التحرر 2018 – 2019

إسماعيل الرزي[1]

[1]كلية القانون والإدارة العامة

تاريخ الاستلام: 2020/09/05 تاريخ النشر: 2020/10/01م

المستخلص

لا أحد يستطيع أن ينكر حراجة دراسة الاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما القوى الاستعمارية المتنوعة التي احتلت هذه النقطة في العالم، لفهم هذه القضية، نحتاج إلى التعمق أكثر في التاريخ وأخذ أجزاء من نظريات بعض المنظرين اللامعين إذا كانت النظريات نفسها لا تفيد، لذلك أعتقد أن هناك ثلاث وجهات نظر يجب أن ننظر إليها عندما نتعامل مع الحالة المعقدة لفلسطين، وهي كالتالي:

يحدد **الإطار النظري الاستيطاني الكولونيالي** المشكلة التي تواجه الشعب الفلسطيني وهي النظام الاستعماري الاستيطاني الصهيوني.

يحدد **الاقتصاد السياسي** العقبة الرئيسية التي تواجه الشعب الفلسطيني من الداخل وهي النخب الاقتصادية – السياسية الجديدة. ظهرت هذه الطبقة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، واستفادت من النظام الاجتماعي–السياسي–الاقتصادي السائد في فلسطين اليوم، وليس لديها اهتمام كبير بالتغيير نحو التحرير.

فشلت **نظرية التنمية** في صيغتها التقليدية السائدة في تحديد حقوق الفلسطينيين، ونماذج التنمية تحدد فقط الأهداف النيوليبرالية التي يتعين تحقيقها.

من أكثر وجهات النظر ثاقبة وعملية عن التنمية التي صادفتها مؤخرًا الاقتباس التالي لبول باران،

... لاحظنا منذ زمن بعيد ، أن الجوهر الحقيقي للتنمية الاقتصادية يمكن العثور عليه في نهاية المطاف في كيفية استخدام المجتمع لفائضه الاقتصادي – الفرق بين القيمة الإجمالية السنوية للإنتاج وذلك الجزء من الإنتاج الذي يستخدمه المجتمع ل إعادة إنتاج نفسه.

وهنا نفترض وجود فائض اقتصادي في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الفلسطيني من عجز!

النتيجة: عندما ننظر إلى السياق الفلسطيني نجد وجود الريع السياسي وليس الاقتصادي، لذلك علينا إنهاء استخراج الريع السياسي، للقيام بذلك علينا إعادة هيكلة الركائز والاتفاقيات الأربع التي تجعل السلطة الفلسطينية متعاقدة من الباطن مع إسرائيل، الشق السياسي (إتفاقية أوسلو)، الشق الاقتصادي (بروتوكول باريس)، جغرافيًا تقسيم الأرض الفلسطينية إلى مناطق (أ ، ب ، ج), والشق الأمني (التنسيق الأمني)، هذا يعني إيقاف التنسيق الأمني(المقدس)، التخلي عن الإدارة الحالية، وإلغاء رسملة العملية الاقتصادية.

RESEARCH ARTICLE

Palestinian economy towards liberation 2018-2019

Abstract

No one can denies that the understood of Palestinian economic is very hard, In particular of diverse colonial powers occupied this point in the world, to understand this issue we need to dig deeper in the history and take the parts of theories of most fluent theorists if the theories itself not benefit, so I think there is three perspectives we should look at it when we address the complicated case of Palestine, as fellow:

The settler colonial theoretical framework identifies the problem facing the Palestinian people: namely the Zionist settler colonial regime.

Political economy identify the major obstacle facing the Palestinian people from within: namely the new economic-political elites. The class has emerged over the past 25 years, and has benefited from the prevailing social-political-economic system operating in Palestine today, and have little interest in change toward liberation.

Development theory in its traditional mainstream formulation fails to identify the rights of Palestinians, and development models only identifies neoliberal goals to be attained.

One of the most insightful and practical view of development that "I have come across lately is the following quote of Paul Baran, who long-ago noted, the real essence of economic development can ultimately be found in how a society utilizes its economic surplus—the difference between the totol annual value of production and that part of production used by society merely to reproduce itself."

Here we **Assuming** that there is an economic surplus, at the time the Palestinian economy has a deficit!

Finding: When we look at Palestinian context we find the political rent rather than economic one, so we have to ending political rent extraction, to do this we have to restructure the four pillars and agreements that make the Palestinian Authority a sub contracted with Israel, Political (Oslo), Economic (Paris protocol), Geographically (A, B, C) and Security (Coordination), that's mean stop security, Give up administration, and de capitalize economic process.

تشخيص الواقع في ظل إطار الاستعمار الاستيطاني:

يوفر النظر إلى الحالة الفلسطينية من الناحية السياسية عبر عدسة الاستعمار الاستيطاني مدخلاً مهماً لفهم ديناميكيات السياسية والاقتصاد في هذا السياق. بحسب هذا المنظور، تسعى القوة المستعمرة عبر منطق الانهاء والقضاء على الأصلي إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين وإحلال سكان المستعمر بدلاً منهم على هذه الأرض (ولف، ١٩٩٩، ٢٠٠٦، فيراتشيني، ٢٠١٠، ٢٠١٣). الهدف من هذا النوع من الاستعمار، وهو بالمناسبة يختلف عن الاستعمار الأوروبي للشرق الأوسط، هو القضاء على الأصلي وليس الاستفادة من مصادر الأرض المستعمرة كما في حالة الاستعمار الفرنسي والإنجليزي للجزائر والهند على الترتيب. وبناء عليه يسعى المستعمر في حال اعتماده لنموذج الاستعمار الاستيطاني إلى نفي أي صلة للسكان الأصليين بالأرض، عبر القضاء عليهم، وتهجيرهم بالكلية. وإن لم ينجح ذلك بشكل كامل – عبر القضاء الكامل على السكان الأصليين – يعتمد المستعمر أسلوب الاستيعاب لجزء من السكان الأصليين بشكل يضمن القضاء على هويتهم الأصلية واستبدالها بهوية المستعمر.

بناء على هذا التوصيف، ينظر لورينزو فيراتشيني (٢٠١٠، ٢٠١٣) إلى الحالة الفلسطينية كمثال حي للاستعمار الاستيطاني، ويؤكد أن ما حدث من أحداث خلال وبعد نكبة ١٩٤٨ يشكل تأكيداً على استعمال الصهيونية لهذا النموذج[1]. يتفق الكثير من المؤرخين الفلسطينيين والإسرائيليين على ضرورة النظر إلى أحداث استعمار الأرض الفلسطينية عبر هذا المنظور خاصة وأن هذا المنظور يشير إلى أن هذه النية لا تعبر عن مجموعة من الأحداث والسياسات التي ينفذها المستعمر في وقت من الأوقات وإنما تشكل منطقاً مستداماً للتعامل مع الأصلي عبر الزمن. ولكن يختلف المنظرين والمؤرخين في اعتبار احتلال الضفة الغربية وغزة والقدس، عام ١٩٦٧، استمراراً لهذا المسعى. مثلاً فيراتشيني (٢٠١٣) يؤكد أنه على النقيض مما حدث من احتلال غالبية الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ والذي يشكل نموذجاً ناجحاً للاستعمار الاستيطاني، أن ما حدث في عام ١٩٦٧ لا يمكن النظر إليه كمشروع استعماري استيطاني ناجح. وعلى الرغم من اعتراضه على توصيف "احتلال" الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ بأنه مشروع استعماري استيطاني ناجح، يؤكد أن النية والمسعى في اتباع نفس النموذج (الذي تم اتباعه عام ١٩٤٨، من قضاء وترحيل واحلال)، لا زالت قائمة رغم ما يعترضها من عقبات جوهرية. أهم هذه العقبات هو أن السكان عام ١٩٦٧ بقوا أغلبية في الأراضي التي احتلت وقتذاك. بقاء السكان شكل تحدياً أساسياً لمنطق القضاء والاستبدال وألقى بظلاله على السياسة والاقتصاد منذ ذاك الوقت.

ما زاد من حدة هذه التحديات هو نمو الحركة الفلسطينية ذات الهوية الوطنية (والتي استبدلت الهوية العروبية بعد فشل الأخير في تحرير فلسطين في ظل الناصرية). هذه الهوية، وعلى الرغم من نموها في الشتات، شكلت تحدياً لمنطق "القضاء على الأصلي" لأنها أكدت في خطابها وعملياتها على الأرض على الهوية الفلسطينية والتي بذلك عارضت إمكانية الاستيعاب للسكان الأصليين.

[1] هذا النموذج لا ينطبق فقط على استعمار الحركة الصهيونية وما تبعها من انشاء دولة إسرائيل، ولكنه يمتد ليوصف الاستعمار الأوروبي لأمريكا الشمالية وأستراليا، خاصة وأنه صاحب عمليات الاستعمار القضاء على السكان الأصليين وإتباع منطق القضاء، والتهجير، ومن ثم استيعاب المتبقي من السكان الأصليين ضمن المنظومة السياسية والثقافية والاقتصادية الجديدة

في هذا السياق، وجدت إسرائيل نفسها في الزاوية حيث أنها لم تستطع ضم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة (عام ١٩٦٧) إلى مجموع المجتمع الإسرائيلي كون أن وجودهم الديمقراطي يهدد هوية الدولة الاثنية والدينية. وفي نفس الوقت، أرادت إسرائيل استغلال الأراضي التي احتلتها (ولم تضمها) عبر تصميم نموذج اقتصادي فريد يرتكز على عدة أساسات: ١) اعتبار الأراضي المحتلة سوق للمنتجات والسلع الإسرائيلية، ٢) استغلال العمالة الفلسطينية لتمدد السوق والاقتصاد الإسرائيلي. وللقيام بذلك دفعت إسرائيل أجوراً يومية للعمال الفلسطينيين نافست ما كان يتقاضاه العمال للعمل في قطاع الزراعة والصناعة في المناطق المحتلة في ذاك الوقت. هذا الحافز المادي، شجع الكثير من الفلسطينيين للعمل في إسرائيل وخصوصاً في سنوات السبعينات ومنتصف الثمانينيات (روزينفيلد، ٢٠٠٤، روي، ١٩٨٧). بناء عليه، ترك الفلسطينيين النشاط الزراعي واتجه أكثر من نصف القوى العاملة الفلسطينية للعمل داخل إسرائيل. وفي ذات الوقت أشاعت إسرائيل اكذوبة أن الناتج القومي للأراضي المحتلة زاد منذ احتلالها عام ١٩٦٧، وهو زعم تفنده سارة روي بإسهاب عبر النظر إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية (انظر روي، ١٩٦٧). فندت روي (١٩٨٧) عبر الاسترشاد بنظريات التنمية، أي مزاعم تشير إلى بناء اقتصاد المناطق المحتلة عبر "إلحاقه" بالاقتصاد الإسرائيلي مشيرة إلى غياب عوامل مهمة في الحالة الفلسطينية–الإسرائيلية لهذه التنمية كي تتم.

وفي ظل تنامي الوعي الشعبي في فترة الانتفاضة الأولى، واجه المشروع الاستعماري الاستيطاني تحديات جديدة تمثلت في رفض السكان الفلسطينيين للحالة السياسية والاقتصادية التي سادت لعقدين من الزمن. تمثلت التحديات الجديدة في نمو حركة المقاومة، عبر المقاطعة، العصيان المدني، والتعليم الشعبي، وغيرها من الأساليب المجتمعية القاعدية التي سادت هذه الفترة. هذه الأساليب أبرزت إلى السطح الاحتلال الإسرائيلي كقوة مغتصبة تسعى إلى القضاء على الأصلي بكافة الأساليب وبأي ثمن. جدير بالذكر أن أساليب المقاومة الشعبية المستخدمة آنذاك وضعت النظام القائم على المحك، حيث قامت الحركات اليسارية بتشجيع الفلسطينيين على الاستثمار في مواردهم الداخلية من زراعة وتعليم، وتجنب العمل في إسرائيل. وكانت بعض الحركات منعت العمال قسراً عبر اعتراض حافلات نقل العمل في غزة على سبيل المثال.

هذا التحول في التعامل مع الواقع، أوصل النخبة السياسية الإسرائيلية إلى أن دوام الحال من المحال، وساهم لحد كبير في قبول خيار التسوية السياسية التي تمثل في مفاوضات مدريد واوسلو وأدى أخيراً إلى توقيع إعلان المبادئ المنبثق على محادثات أوسلو السرية. وبشكل غير مسبوق، أصبح الاقتصاد مرهوناً بالقرار السياسي بين النخب الفلسطينية الجديدة، والقيادة السياسية الإسرائيلية. يمكن النظر إلى هذه الحقبة وفهمها عبر نظريات الاقتصاد السياسي. منذ الأسابيع الأولى لتوقيع إعلان المبادئ، جرى التنظيم لمؤتمرات الممولين الذي تعهدوا بتمويل النظام السياسي الوليد، كان الدافع وراء هذا "الكرم" جعل الفلسطينيين أقل مقاومة لقبول "قرارات مؤلمة"

(ليمور، ٢٠٠٨)[2]. بالنظر إلى إحصاءات البنك الدولي، تلقى الفلسطينيون واحداً من أعلى معدلات المساعدات الدولية بالعالم (per capita). هذا الكرم الدولي ألقى بظلاله على التنمية الاقتصادية الفلسطينية في "دولتهم" الناشئة، وأدى في كثير من الأحوال تدهور المؤشرات الاقتصادية عبر الشرطية التي رافقت هذا الدعم.

إذن رجع الفلسطينيون خطوة إلى الوراء عبر رهن الاقتصاد بالحلول السياسية حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني مرهوناً بتوفر التمويل الدولي المدفوع بأجندات سياسية خارجية. لم يرافق هذا الدعم استثمار حقيقي في القطاعات الأكثر حاجة مثل الصحة والتعليم والزراعة، وبدلاً منه، لشرطية هذا الدعم، تم توجيه اغلب هذا الدعم لقطاع الأمن. هذه القطاعات تمثل قطاعات مهمة لتطوير اقتصاد مستقل وغير معتمد على المساعدات الخارجية، وبالتالي غير مرهون للإرادة السياسية وتحولاتها خاصة في سياق المساعي الاستعمارية الاستيطانية.

ما فاقم تعقيد الواقع الحالي هو دخول الليبرالية الجديدة من أوسع أبوابها إلى السياق الفلسطيني عبر الموظفين السابقين للبنك الدولي (كسلام فياض مثلاً)، والذين أسند إليهم تطبيق منظومة تنمية تعتمد على تحرير السوق والخصخصة في ظل اقتصاد فلسطيني يفتقر إلى أبسط المقومات لنعته بالاقتصاد أساساً . خصوصاً في ظل تبعيته (وليس ارتباطه) بالاقتصاد الإسرائيلي والدعم الدولي. على سبيل المثال، واحد من مصادر الدخل القومي هي عائدات الضرائب التي تحتجزها إسرائيل وتمنع تحويلها للفلسطينيين راهنة الاقتصاد الفلسطيني للعجز ومزيد من الاعتمادية على الدعم الخارجي المشروط. رافق دخول الليبرالية الجديدة، تسليع كل شيء وشيوع ثقافة الائتمان والقروض. كل ذلك ضمن إطار خطابي حول بناء الدولة ومؤسساتها. بشكل يوحى أن الاحتلال أو الاستعمار قد انتهى، وأن الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن ينمو حراً بدون قيود تتعلق بالسيادة والمصادر والحدود، والأهم، بدون الإرادة السياسية. هذا النهج أعاق بلورة خطوة تنموية هدفها التحرير، كتلك التي يدعو إليها فرانس فانون.

نحو اقتصاد يهدف إلى التحرر

بناء على الفهم آنف الذكر، يمكن الاستنتاج أن أي حلول اقتصادية للوضع الحالي، ومع افتراض وجود ناتج باقي عن عمليات الإنتاج، يجب أن تنطلق من حلول سياسية جوهرية. جزء من هذه الحلول تتعلق بالوضع السياسي (كالسيادة على الحدود والمصادر وعوامل الإنتاج)، وحلول تتعلق بتوجيه السكان نحو عمليات انتاج حقيقية شعبية وقاعدية، وحلول بنيوية تتعلق بالنظام السياسي الاقتصادي ونخبه ورؤيته السياسية والاقتصادية.

بالنظر إلى تعقيدات الوضع السياسي الحالي، وتوازنات القوى الدولية والتحالفات، إلخ، من الصعب تناول الحل السياسي لعلاقة الفلسطينيين بإسرائيل في هذه الورقة القصيرة. بدلاً من ذلك سأحاول في هذه الورقة تناول الحلول المتعلقة بعمليات الإنتاج الشعبية القاعدية، والحلول البنيوية على أهمية إيجاد الحلول السياسية لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

[2] بعد توقيع إعلان المبادئ بأسبوعين فقط، اجتمع ٤٢ ممولاً في أكتوبر ١٩٩٣ في واشنطن (DC)، للتعهد بدفع أكثر من بليوني دولار خلال الخمس سنوات التالية (سنوات الحل المؤقت) (أنظر ليمور، ٢٠٠٨، ٢٠١٠).

1 . الاقتصاد الشعبي:

أخذاً بالاعتبار صعوبة إيجاد حل سياسي، يجب التفكير في جملة من الحلول المبنية على تجارب فلسطينية سابقة وتجارب حركات تحرر أخرى. هذه الحلول فعالة حتى في ظل استمرار المشروع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. واحدة من التجارب التي يشار إليها بالبنان في أدبيات الاقتصاد والسياسة النموذج الشعبي التي تطور خلال فترة الانتفاضة الأولى. في تلك المرحلة، كان هناك ايمان بين أوساط النخب الشعبية، بوجود علاقة جدلية ما بين التحرر الاقتصادي والسياسي. دفع هذا التوجه اللجان الشعبية والقيادة الموحدة للانتفاضة إلى تعزيز اعتماد الشعب على ذاته من الناحية الاقتصادية مع التركيز على العودة إلى الأرض وتعزيز تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء. هذا النشاط منح الشعب القوة المستقلة وساعد في بناء هيكليات اقتصادية مستقلة، خلال الانتفاضة الاولى وجدنا زيادة في رقعة الاقتصاد المنزلي وزراعة الأراضي وتكثيف مقاطعة البضائع الإسرائيلية (حسب البيان رقم 13 القيادة الموحدة للانتفاضة). علاوة على ذلك، كان الاقتصاد المنزلي والمشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية تمثل وسائل لتعزيز صمود الشعب, وكان ينظر البها بأنها جزء من مشروع أكبر يتسم بالديمومة وبالتالي بناء اقتصاد شعبي بديل في نهاية المطاف.[3] عندما امتنع العمال الفلسطينيون عن العمل داخل إسرائيل ضمن أسلوب العصيان المدني، تكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر فادحة بشكل ساهم ولو جزئياً في تحسين ظروف العمال خلال فترة الانتفاضة. يضاف إلى هذه الأساليب الشعبية، المقاطعة وإيجاد بدائل شعبية عبر تشجيع الإنتاج الوطني وتحفيزه وزيادة جودته.

هذه الحلول تعمل على مستويين: المستوى الأول يشكل مقاومة لسياسات الاحتلال الاقتصادية التي تحاول تعميق التبعية الاقتصادية وزيادة الاعتماد على الدعم الخارجي وبالتالي تعيق المشروع الاستعماري الاستيطاني. كما تحاول هذه الحلول الى زيادة استقلالية الاقتصاد المحلي وفض ارتباطه بالسياسة، وبذلك يشعر السكان بانهم شركاء حقيقيون في عملية انتاج وإدارة الموارد وتوزيعها. وغير مرهونين بتغير المزاج السياسي للمحتل. وتعطيهم هذه الحلول الفرصة لممارسة أنماط جديدة من المقاومة دون الخوف من عواقبها الاقتصادية عليهم. المستوى الآخر يتمثل في أن هذه الحلول تخلق فجوة بين النخب الاقتصادية النيوليبرالية التي تعمق الازمة الاقتصادية وطبعات الشعب المنخرطة في أعمال الإنتاج. هذه الفجوة ضرورية لخلخلة المسلمات المشاعة بأن اقتصاد السوق الحر هو الحل في حالة الاقتصاد الفلسطيني. هذه الحلول أيضاً ترسل رسالات قوية للنخب السياسية بوجود نماذج أخرى فاعلة، وتنذر أيضاً النخب السياسية الزبائنية والانتفاعية بضرورة إجراءات تغييرات بنيوية في النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني. علاوة على ذلك، تقلل هذه الحلول من اعتماد الناس على الائتمان والقروض كوسيلة للعيش والاستهلاك، وتعزز مفهوم الاستهلاك المسئول وتحارب العديد من الرواسب السيئة للاقتصاد بشكله الحالي.

[3] ليندا طبر، الدروس المستفادة من الإنتفاضة الأولي وقوة الشعب، 2013.

2 . حلول بنيوية:

من المفارقة أن الجهات المانحة تعزف عن تمويل المشاريع في المناطق المصنفة (ج) أو في القدس الشرقية، الاستراتيجية الاقتصادية الفلسطينية يجب أن تراجع في ضوء الأهداف الوطنية الفلسطينية الكبرى عن طريق تحقيق السيادة وكيفية ارتباط الاقتصاد بالمشروع الوطني. على الرغم من المبالغ الطائلة التي قدمت للسلطة الفلسطينية من قبل الدول المانحة الا ان المساعدات لم توظف في إطار استراتيجية تعمل على قيام اقتصاد فلسطيني انتاجي، فعلى سبيل المثال صرفت العديد من الدول المانحة قرابة الستين مليون دولار سنويا ولكن تم إنفاق هذه المبالغ على الرواتب لا سيما لدفع رواتب المنتسبين للأجهزة الأمنية ولم ينفق منها شيء على المشاريع التنموية. الدول المانحة، والتي عادة ما يلقى اللوم عليها لإعاقتها التنمية، طالبت بإنشاء إدارة مالية ذات كفاءة وشفافية خاضعة للمساءلة، غير أن الرئاسة الفلسطينية رفضت أن تخول أي من الصلاحيات التي تخص الأمور المالية، أدى ذلك امتعاض الجهات المانحة وأيضاً إلى إحجام البرجوازية الفلسطينية في الشتات من الاستثمار في مناطق السلطة.[4]

هذه الحالة يمكن توصيفها بأنها استمرار لسياسة اليد العليا للممولين الذين لا يكترثون بتنمية حقيقية ،ومرتكزة على الشعب. وكذلك يمكن النظر إلى هذه الحالة كتعبير عن ترهل صناعة القرار الوطني بشقه السياسي والاقتصادي، الذي يتجاهل الأثر المحتمل لهذا التمويل إذا أحسن استخدامه في بناء اقتصاد مستقل، يمكن الناس من أن يشاركوا في تحسين ظروف حياتهم بدلاً من صرف رواتب شهرية لوظائف ليس لها بعد وظيفي في احداث تنمية حقيقية (كدفع رواتب القطاع الأمني في ظل انعدام السيادة على الأرض والموارد).

حل إشكالية التمويل الخارجي وسبل صرف هذا التمويل معقدة لعدة عوامل منها أن هذه الرواتب تساعد الكثير من العائلات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى البيت. ولكن بافتراض وجود عائد من الإنتاج القومي، يمكن إعادة التفكير في التمويل الخارجي وتقليله بالاعتماد على مصادر الإنتاج القومي. هذه العملية من الاعتماد على الناتج القومي تضمن إعادة توزيع الموازنة العامة بحيث تخصص مصادر إضافية للقطاعات التي يعول عليها في استمرار اقتصاد مستقل وشعبي، كالتعليم والزراعة على سبيل المثال. وبوجود اقتصاد مستقل وشعبي، واعتماد اقل على التمويل الخارجي، يمكن إعادة النظر في بنية الجهاز الأمني، والعبء المالي الذي يمثله هذا القطاع على أي عملية تنمية حقيقية.

أحد الحلول التى يمكن التطرق إليها في هذا الجانب بالإضافة لما تم ذكره سابقا، من حيث محاولة إستيراد بدائل للحالة الفلسطينية، هو إعادة تخصيص الموارد من قطاع الأمن إلى قطاعات أخرى ك التعليم، الصحة وما إلى ذلك من القطاعات، في هذا السياق يجب أن نأخذ نظرة إلى جهاز الأمن في فلسطين، بتشكلاته وأذرعه المختلفة، إن الناظر للمؤسسة الامنية الفلسطينية بتفرعاتها المختلفة وأجهزتها المتعددة، يرى بأن هناك العديد من الهياكل التى لاتعبر عن ماهية الأجهزة، أتذكر عندما ذهبت لوزارة الداخلية

[4] قطاع غزة بعد الإنسحاب: دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، 2006.

لإستخراج معاملة تخص شهادة الميلاد، تفاجئت بأنه يوجد ما يزيد عن ثلاث مباني لوزارة الداخلية، وبطبقات متعددة، وتجد أن أغلبها فارغ، ولا تقوم بالوظائف المناطة بها، هذه الأجهزة وهذه الكمية من الأموال تأتي للسلطة الفلسطينية كدليل عن حسن نية وجوار في سبيل تعزيز التنسيق الأمني وحماية أمن (إسرائيل)، وكنتيجة طبيعية لظهور نهج النيوليبرالي الذي يسود الأنحاء، هذه الاموال والمنح أتت لأغراض ليست لها صلة بالتنمية، كما تشير ساره روي خبيرة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن روي تتهم الاتحاد الاوروبي بالتعاون مع السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى عملية سلب التنمية (De development)، في الأراضى الفلسطينية والتي تقلل أي إمكانية لانشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، روي تقول بأن الاتحاد الاوروبي يأمل من خلال تقديم الأموال للفلسطينيين من خلال تقديمه لمنافع ملموسة، كزيادة الدخل وتحسين البنية التحتية أن يشتري موقفا فلسطينياً يقبل بتنازلات جوهرية في مفاوضات السلام المزعومة.[5]

إنهاء استخراج الريع السياسي

لقد إرتكز استخراج الريع السياسي من خلال تنفيذ الليبرالية الجديدة على البعد الأمني، وكان يشكل الأولوية الأولى في برنامج العمل الليبرالي الجديد، مع توزيع غير متناسب للموارد التي يتم انفاقها لتحقيق هذه الغاية, نحتاج هنا إلى إعادة تعريف ما هو الأمن، بذلك يصبح هناك أهمية لحماية الفلسطينيين من الجيش الإسرائيلي ومستوطنيه، وأيضا سحب الاعتراف بالمسائل العملية من خلال عودة المهام التي تقوم بها السلطة عن كاهل الاحتلال الإسرائيلي، سوف يبرز بقوة نهاية استخراج الريع السياسي، ويظهر على الفور الأطراف الخارجية مشكلة القوى الدولية التي تقود المشروع الليبرالي الجديد.

إن إنهاء استخراج الريع السياسي الغربي والإسرائيلي، يؤدي لدعم مشروع ينكر ببساطة الاستقرار السياسي المزيف الذي يشكل فحوى عملية الليبرالية الجديدة، ذلك الاستقرار الذي تم خلقه من خلال تشييد هيئة حكم ذاتي، نعني هنا أن السلطة كذراع متعاقد من الباطن مع الاحتلال الإسرائيلي، وهذا يعنى سحب الصفة الشرعية عن المشروع الصهيوني، بدون تحديد إطار يبرز المنظومة التي تقر بوجود قامع ومقموع، سوف نفقد أساس بناء مشروع تنموي ناهيك عن إيجاد مشروع تحرر.

إن الوقوف في وجه رأس المال هو صفة خاصة في طبيعة المشروع الذي يستند على المقاومة، ويحمل رؤية لا تضع الأولوية لحقوق أصحاب رأس المال على حساب حقوق المعدمين، أي أن أولويات التنمية والتحرر لن تخضع لتحكمات الدوافع الربحية المالية، هنا يكون رأس المال بدون تطلعات وطنية، أي ضرورة إحتواء دوافع الربح الفردي وانتشار رأس المال بحيث تضع الحوافز الأولوية للمشاركة الجماعية، وتوزيع مزاياها بالتساوي على المجتمع.

هذه التشكلات وبناء الدولة القائم على العفوية يقودنا الى ضرورة وجود المثقف ذلك الذي يمتلك سلاح النقد والمساءلة، حيث يمكنه

[5] CIDSE Report around the European finance to the occupied Palestinian authority, Brussels, 2008.

رصد الغموض الذى يكتنف التحولات والعوامل التي تكبح دينامية الداخلية نحو التغيير، حيث يشير غرامشي بأن المثقف لا يحتاج لتفويض رسمي من الجماهير للتعبير عنهم، إتسمت القيادة الفلسطينية في مراحلها بنقص المعرفة والفكر السياسي مقارنة بتجارب تحررية أخرى، حيث تنقصهم المعرفة المباشرة في المجتمع الفلسطيني، حيث أن إدارة العملية السياسية وبناء الدولة كانت تقاس بالهيمنة الرمزية والولاء، ولا تقاس بالأدوات والأداء، وأعطت القيادة دورا هامشيا للعقيدة الاجتماعية والتغيير الهادف.[6]

بالاضافة للتحديات البنوية من حيث ان السلطة الوطنية كونها نظام سياسي غير واضح المعالم، وضعف المأسسة، وغياب الوحدة على مستوي القيادة السياسة الفلسطينية، حيث أن ما يوجد هو نظام الزعامات، وغياب هذه المؤسسة، ذلك يذكرنا بالراحل ياسر عرفات حيث أن القيادة الفلسطينية كانت متمثلة في شخص أبو عمار، وليس بناء على كونها تجسيدا لمؤسسة القيادة، كما أن هناك العديد من أوجه الخلل التى تعترى مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومنها الازدواجية وتداخل الصلاحيات وغياب الرقابة الهيكلية الواضحة على مستوى الأجهزة الأمنية، بالإضافة للتحديات التى ذكرت أنفا، هناك تحديات إقتصادية حالت دون قيام اقتصاد فلسطيني منتج إهدار المال العام في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وقيام الاحتكارات الاقتصادية، بالاضافة للغياب استراتيجية فلسينية لتوظيف التمويل والمساعدات الدولية.

يمكننا هنا الحديث قليلا عن الإقتصاد الريعى، حيث نجد تنامي هذا النوع من الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية، وهو لا يضيف قيمة إقتصادية جديدة للمجتمع، وذلك يرجع لضعف المنظومة القانونية والتشريعية والاقتصادية، فظهرت أشكال الفساد المختلفة ونشأ عنه تزايد في اقتصاديات الظل والسوق السوداء، وتضخم الثروات لفئة محدودة للغاية، هنا نتكلم عن ظاهرة الانفاق حيث تقوم بنقل الثروة – الأموال بغض النظر عن مصدر الحصول عليها وعوضا عن استثمار هذه الأموال في نشاطات اقتصادية منتجة ومولدة للقيمة كالصناعة والزراعة، ومساهمتها في الحد من معضلة البطالة والفقر، وبالتالي ما يجري هونقل عكسي للموارد وجني الارباح لصالح الرسمأليين الجدد، حيث أن من سلبيات الانفاق صعود المرض الهولندي وبروز الأمراء الجدد، المرض الهولندي هو بإختصار(ثراء فردي مقابل فقر مجتمعي)، حالة الكسل التي اصابت الشعب الهولندي بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث زاد الانفاق الاستهلاكي وبالرغم من هذا الاكتشاف، الا أن معدلات الفقر كانت بمعدلات متزايدة، بالذهاب للسياق الفلسطيني انتشرت هذه الحالة فترة الثمانيات ولغاية ،2002 حيث إستطاعت اسرائيل تكريس الظاهرة من خلال الانعاش الاقتصادي الوهمي المتمثل في ارتفاع الدخول، والتي سرعات ما تراجعت مع بدء الانتفاضة الثانية لترتفع معدلات البطالة والفقر في أوساط الفلسطينيين.[7]

نحو بدائل جديدة

على الرغم من المبالغ الطائلة التي قدمت للسلطة الفلسطينية من قبل الدول المانحة، الا ان المساعدات لم توظف في اطار

[6]المحجوب حبيبي: النضال الديمقراطي، وحدة اليسار تنظيمات المجتمع المدني أيه أفاق، 2006.

[7]سمير أبو مدللة، غسان أبو حطب: ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة، الاقتصاد المدمر، الزواج الكاثوليكي، والحصاد المر، مركز دراسات التنمية، جامعة بير زيت، 2014.

استراتيجية تعمل على قيام اقتصاد فلسطيني انتاجي، فعلى سبيل المثال صرفت العديد من الدول المانحة قرابة الستون مليون دولار سنويا، ولكن تم انفاق هذه المبالغ على الرواتب لا سيما المنتسبين للأجهزة الأمنية، ولم ينفق منها شئ على المشاريع التنموية، وعند القاء اللوم على الدول المانحة والتى طالبت بإنشاء إدارة مالية ذات كفاءة وشفافية خاضعة للمساءلة، غير أن الرئاسة الفلسطينية رفضت أن تخول أي من الصلاحيات التي تخص الأمور المالية، أدي ذلك التردد لدى الجهات المانحة، وأيضا إلى إحجام البرجوازية الفلسطينية في الشتات من الاستثمار في مناطق السلطة.8

بالنظر للسلطة الفلسطينية والوضع الإقتصادي في فلسطين، بالرغم أننا نرى نشاط إقتصادي، ولكن ليس الاقتصاد المراد به بالمعنى الكلاسيكي.

هنا نسرد بعض البدائل التي يمكن الإستعانة بها:

- محاولة الانفكاك عن هياكل الحكم الاستيطاني الكولونيالي المباشر، بمعنى الضرائب والخدمات البلدية، والاستيعاض عنها ببدائل شعبية.
- الحاجة لعقد إجتماعي جديد، في ظل انفراط العقد الاجتماعي الوطني أو الاستراتيجية التي توحد الشعب على أهداف مشتركة.
- النظر جيدا للطريقة التى أنشأ فيها النظام الفلسطيني للمؤسسات، بعيدا عن حاجة المجتمع والنسيج الفلسطيني.
- نقد نظام الانتاج الريعي الذي تأتي القيمة الاقتصادية من الاعتماد على المعونات والتحويلات للسلطة، وطرح نموذج إنتاج للمعرفة، وإنشاء حاضنة لاحتضان نشوء رأس المال المعرفي.
- البحث عن ديناميات للتغيير والتطوير المجتمعي، بعيدا عن حالة الشعبوية والنظام البطريركي السائد.
- إعادة انشاء روابط القرى، ومحاولة التخلص من حالة التبعية التى تفرضها القوة الكولونيالية، لمواجهة عملية الشرذمة التي يعيشها الفلسطينيين في الشتات وأراضي 48 وقطاع غزة.
- العودة للإهتمام بالقطاع الزراعي، في ظل تأكل الزراعة الوطنية تزداد التبعية الزراعية.
- التخلص من نظام الجمارك الموحد الذي أقره اتفاق أوسلو، حيث أنه يعزز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي وبالتالي لا تتمتع السلطة بأي سيطرة على الأنشطة الاقتصادية الكبرى أو التجارة الخارجية، ولا يمكنها التحكم بنسب الفائدة أو التضخم ما لم يكن لديها بنك مركزي، فغياب العملة الفلسطينية تعنى ان النظام النقدي الفلسطيني مرتبط بقرارات البنك المركزي الإسرائيلي ومن تبعات ذلك ان الفلسطينيين يستوردون التضخم المالي الإسرائيلي ما يفرغ ثروات السكان الفلسطينيين. [9]

[8] قطاع غزة بعد الإنسحاب: دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، 2006.

[9] أدم هنية، التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين، 2013.

المراجع:

1. ليندا طبر، الدروس المستفادة من الإنتفاضة الأولي وقوة الشعب، 2013.
2. قطاع غزة بعد الإنسحاب: دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، 2006.
3. CIDSE Report around the European finance to the occupied Palestinian authority, Brussels, 2008.
4. المحجوب حبيبي: النضال الديمقراطي، وحدة اليسار تنظيمات المجتمع المدني أيه أفاق، 2006.
5. سمير أبو مدللة، غسان أبو حطب: ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة، الاقتصاد المدمر، الزواج الكاثوليكي، والحصاد المر، مركز دراسات التنمية، جامعة بير زيت، 2014.
6. قطاع غزة بعد الإنسحاب: دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، 2006.
7. أدم هنية، التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين، 2013.